الاستعمال اللغوي لأضرب الخبر في مفتاح العلوم للسكاكي مقاربة تداولية

أ. باديس لهويمل
أستاذ مساعد (ب)
جامعة محمد خيضر- بسكرة .

لكتاب "مفتاح العلوم" للسّكاكي(ت626هـ) مكانة مهمة في التراث البلاغي العربي، نظرا لما قدّمه من جمع وتنظيم وتبويب لمباحث البلاغة العربية، وضبط لمصطلحاتها بعدما كانت مفرقة ومشتتة المسائل والقضايا، لا يضبطها ضابط، ولا يحدها شيء، ويعدّ "مفتاح العلوم" غرّة مصنّفات السكاكي وأهمّها، لكونه يضمّ جملة من علوم اللغة العربيّة أبرزها علم الأصوات والصرف والنحو والبلاغة في كتاب واحد، حتى أن بعض الدّارسين عدّه قمة ما وصل إليه الدّرس البلاغي باعتباره أكمل نص بلاغي وصل إلينا يحوي خلاصة علوم البلاغة حتّى عصره، وهو ما جعلنا ننطلق منه في سبيل دراسة البعد التداولي لأضرب الخبر ما دامت البلاغة اكتملت فيه وما زالت تدرّس في مدارسنا بطريقة السكاكي نفسه.

إن أضرب الخبر تمثل مبحثا مهما من مباحث علم المعاني في البلاغة العربية؛ حيث إن الكلام أو تراكيب اللغة العربية بصفة عامة لا تخلو من كونها تسلك أحد المسلكين إما خبرا وإمّا إنشاء، والخبر بحسب ما استقر عليه حذاق اللغة العربية وعلماؤها، هو كل كلام يحتمل الصدق أو الكذب فيصحّ أن يقال لقائله إنه صادق أو كاذب في مقابل الإنشاء الذي لا يصح أن يحكم عليه بالصدق أو الكذب(1).

ولكل من الخبر والإنشاء مباحث خاصة به وفروع، لا داعي لتفصيل الحديث فيها لكونها ليست مدار طرحنا في هذه الدراسة، ولنكتف بالخوض في مبحث من مسائل الجملة الخبرية التي عرضها أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت626هـ) في مفتاحه، وتحديدا "أضرب الخبر"؛ حيث اتفق البلاغيون قديما وحديثا على أنها ثلاثة (ابتدائي، وطلبي، وإنكاري)، وتختلف في درجة التأكيد باختلاف حال المخاطب ومقامه من الكلام الموجّه إليه فقد يكون خالي الذّهن مما يلقى إليه فلا يحتاج المتكلم إلى تأكيد كلامه ويسمى الضرب هنا ابتدائيا، وقد يكون شاكا ومترددا في ما وجّه له طالبا الوصول إلى اليقين فيؤكّد له الكلام بمؤكّد ويسمى الضرب طلبيا، وقد يكون منكرا للكلام ومعتقدا بخلافه، فيحتاج إلى أكثر من مؤكّد حتى يقتنع ويسمى الضرب إنكاريا ولذلك يحتاج المتلفظ بالخطاب إلى تأكيد كلامه بحسب درجة قبول وإنكار المُخاطَب لما يُلقى إليه.

أضرب الخبر من منظور اللسانيات التداولية:

تتّضح المظاهر التّداولية لأضرب الخبر عند السّكاكي، من خلال عرضه لرواية أبي إسحاق الكندي مع أبي العباس المبرد، حينما سأل الكندي المبرّد بأنّه يجد في كلام العرب حشوا يظهر في قولهم: "عبد الله قائمٌ"، ثم قولهم "إنّ عبدَ الله قائمٌ"، ثمّ "إنّ عبدَ الله لقائمٌ" والمعنى ،حسبه، واحد، فأجابه المبرّد وهو أديب ولغوي، بأنّ المعاني مختلفة ذلك أنّ "قولهم عبد الله قائم"، إخبار عن قيامه وقولهم "إنّ عبد الله قائم" جواب عن سؤال سائل وقولهم "إنّ عبد الله لقائم"، جواب عن إنكار منكر لقيامه.(2)

تمثل هذه الرواية أساسا مهما لتحديد أضرب الخبر في البلاغة العربية حيث يتردّد ذكرها في كتب البلاغيين كثيرا عند حديثهم عن أضرب الخبر، والسّكاكي لم يحد عن ذلك حيث أعاد ذكرها بعد أن أوردها عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز، وقام بتوضيح القصد منها.

وواضح أن الخبر الذي تحمله الرواية يكشف لنا الفرق بين التصور القضوي للخطاب، والتصور التخاطبي له، فسؤال الكندي يدل على أنه لا يرى في الكلام سوى معناه القضوي ممثلا في نسبة القيام لزيد، ولذلك رأى في الكلام حشوا إذ القضية المعبّر عنها واحدة، دون أن يلتفت للمعنى الإنجازي المراد بكل جملة مما سبق وهو ما كشف عنه "المبرَّد" حيث بيّن« أنّ المعنى الذي يقصده المتكلم، يتّخذ له من الوسائل اللّغوية والمقاميّة ما يعين على إدراكه، فقد أدرك أن قصد المتكلم مراعى فيه حال المخاطب»(3).

فالتّصور التّخاطبي إذن لما رآه الكندي حشوا، هو أنّ الجمل الثلاثة تشكّل خبرا تختلف درجاته في كلّ مرة بحسب المقام والغرض المتضمّن في القول، وكل تغيُّر في اللّفظ فيها مؤذن بتغيّر في المعنى، واللّغة في هذه الحال، تعدّ بمنظور تداولي:« أعمالا لغوية يختلف فيها توكيد الإثبات عن الإثبات ويراعي المتكلم عند إنجاز الأعمال اللغوية اعتقادات المخاطَب وافتراضاته»(4)

ولولا إدراك السّكاكي لهذه الحقيقة وأهمّيتها، بأنّ للكلام معنى قضويا مُحتوىً فيما يحمله من أفعال لفظية، ومعنى إنجازيا خاضعا لقصد المتكلم، وحال السّامع ومقامه، ولولا إدراك السّكاكي ووعيه لهذه الحقيقة بما فيها من مظاهر تداولية وقرائن تسهم في ضبط المعنى وتضمن تساوقه مع حال مخاطبه، لما أخذها عن الجرجاني وقام بتحليلها.

وإذا كان الفعل اللفظي Act Locutionary «يتكوّن من النّطق بأصوات لغوية ينتظمها تركيب نحوي صحيح ينتج عنه معنى محدّد هو المعنى الحرفي أو الأصلي المفهوم من التّركيب وله مرجع يحيل إليه»(5)، والفعل الإنجازي يقصد به ما يحقّقه ذلك الفعل اللفظي أثناء استعماله(وظيفته) مثل:التّحذير، والنّصح، والأمر، فإنّ للسّكاكي نصا واضح الدّلالة على إدراكه لهما كان للباحث محمود أحمد نحلة(6)، فضل الإشارة إليه. يقول السّكاكي:« وأعني بالفهم فهم ذوي الفطرة السّليمة مثل ما يسبق إلى فهمك من تركيب: "إنّ زيدًا منطلقٌ" إذا سمعه العارف بصياغة الكلام، من أن يكون مقصودا به نفي الشّك أو ردّ الإنكار، أو من تركيب: "زيدٌ منطلقٌ"، من أنّه يلزم مجرّد القصد إلى الإخبار، أو من نحو

"منطلقٌ" بترك المسند إليه من أنّه يلزم أن يكون المطلوب به وجه الاختصار مع إفادة لطيفة ممّا يلوّح بها مقامها»(7).

ويظهر جليا أنّ العارف بصياغة الكلام، كما يقول السّكاكي، يدرك أنّ هذه الأمثلة:إن زيداً منطلقٌ، وزيدٌ منطلقٌ، ومنطلقا، تعدّ تراكيب نحوية سليمة، تدلّ على معان معيّنة، بحسب قصد المتكلِّم والمقام في كلّ منها.

وإنّ هذه التراكيب بمعايير أوستين"، و"سيرل" تشكّل أفعالا إنجازية مختلفة بحسب قصد المتكلم والمقام، ولذلك تمّ استعمالها في صيغ مختلفة، فالمثال الأوّل يحوي قوّة إنجازية دالّة على رد الإنكار أو نفي الشّك لمخاطَب شاكّ ومنكِرٍ للكلام. والمثال الثاني: ورد خاليا من أدوات التّوكيد، ليدلّ على مجرّد القصد إلى الإخبار فقط، فهو فعل إنجازي منوط به الإخبار عن انطلاق زيد وإثباته له. والمثال الثالث يعدّ أيضا فعلا لغويا يفيد الإخبار عن انطلاق زيد، لكن حذف فيه المسند إليه (زيدٌ) مراعاة للمقام، وما الفرق بين هذه الأفعال اللّغوية سوى في درجة الشّدة بحسب الغرض المتضمّن في القول.

ثم إن راوية ابن الأنباري التي عرض فيها سؤال الكندي وجواب المبرّد له(8)، ولو عجنا إليها لوجدناها تضمّ قرائن تداوليّة تستند عليها نحو استخدام أدوات معينة لتوكيد الكلام والتّدرج فيه، وكأنها تعرض سلالم حجاجية تجعل المتكلم يتدرج في الاحتجاج لكلامه بحسب حال مخاطبه ودرجة تقبّله أو إنكاره للخطاب.

مما يجعل المتلفّظ بالخطاب يفاوت في درجة شدة أفعاله اللّغوية بحسب غرضه المتضمّن في قوله، وحال مخاطبه، « فكلّ صنف من المتضمّن في القول له غرض point أو هدف ذاتي internal لكونه فعلا من ذلك الصنف...فالوعود...غرضها إلزام المتكلم نفسه بعمل شيء، [و] الأوامر... لحمل النّاس على عمل شيء، وهكذا فكلّ واحد من هذه الأغراض أو الأهداف، نسمّيه الغرض المتضمن في القول للفعل المتعلّق به»(9)، ويستدعي هذا أن يكون للمتلفظ بالخطاب ملكة تمكّنه من اختيار التّركيب الخبري

المناسب عند إرادته التلفظ بقصد ما داخله، فيراعي حال سامعه، وظروفه وعلاقاته الاجتماعية، ويستخدم أضربا مختلفة للخبر، تندرج ضمن القوى المتضمّنة في القول، وقد ميّز فيها السّكاكي-على غرار باقي البلاغين من قبله- ثلاثة أضرب، وهو تمييز يقوم على أساس تداولي يستند عليه في تحديدها، بيان ذلك استناد السّكاكي إلى طبيعة العلاقة بين المخاطِب والمخاطَب في تمييز أضرب الخبر. حيث يضطر المتكلم في كل مرة إلى تعديل خطابه والتّصرف فيه بحسب حال سامعه ومقامه كي يضمن لكلامه تحقيق الوظيفة التّواصلية المنوطة به، وهو ما يعرف في الفكر اللّساني المعاصر بـ"التّعالق بين البنية والوظيفة"(10)، في الأنماط المقاميّة المختلفة. فكانت أضرب الخبر ثلاثة:

1-الخبر الابتدائي: يلقى لمخاطَب(متلقّ) خالي الذّهن من الحكم الذي تضمنه فعل الإخبار(11)(الإثبات)، ولذلك يتمكن هذا الخبر من ذهن مخاطَبه، ويكون بأن يفرغ المتكلِّم في قالب الإفادة ما ينطق به، فيقصد في حكمه بالمسند على المسند إليه في خبره إفادة مخاطَبه، كما يقول السَكاكي:« فإذا ألقى الجملة الخبرية إلى من هو خالي الذهن عما يلقى إليه، ليحضر طرفاها عنده، وينتقش في ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتا أو انتفاء، كفى في ذلك الانتقاش حكمه، ويتمكن لمصادقته إياه خاليا»(12).

ففعل الإخبار في هذا المقام يلقى خاليا من أدوات التأكيد لعدم الحاجة إليها، فقد صادف متلقيا لم يسمع به من قبل، فيتمكن الخبر من ذهنه. ذلك أن من طبيعة النفس تلقي الأخبار التي لا علم لها بها بالتصديق والقبول، نحو قول الشاعر: (13)

أَتَانِي هَوَاهَا قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ الهَوَى فَصَادفَ قلبًا خاليًا فتمكَّنا

ونحو قوله تعالى: ﴿ المَالُ وَالبَنُونَ زِينَةُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (14)

فالمثال الأوّل "زيدٌ قائمٌ" الذي ورد في حديث المبرّد إلى المتفلسف الكندي قائم على فعل الإخبار لأن المخاطَب في هذا المقام خالي الذِّهن عن الخبر، ولذلك سمّي ابتدائيا.

2- الخبر الطّلبي: يلقى لمخاطب متردد وشاك في الحكم الذي تضمنه فعل الإخبار، فيكون في حاجة إلى معرفة حقيقته وتبيّنها، لأنّه في موقف الحائر المتردّد. ويسمّي السّكاكي هذه الحالة "بين بين"، إذ المخاطب ليس منكِرا للحكم من جهة، وغير مستعدّ لتقبّل هذا الحكم دون تقوية له وزيادة في حدّته. ويستحسن في هذه الحالة أن يقوّى له الكلام، بإدخال أداة من أدوات التأكيد حتى يزول تردّد المخاطَب ويطمئن للحكم الذي تضمّنه فعل الإخبار، يقول السّكاكي: «وإذا ألقاها [يقصد الجملة الخبرية] إلى طالب متحيّر طرفاها عنده دون الاستناد، فهو منه بين بين لينقذه عن ورطة الحيرة استحسن تقوية المنقذ بإدخال اللاّم في الجملة، أو إنّ نحو: لزيد عارف أو إن زيداً عارفٌ».(15)

ففي توظيف أداة التّأكيد، بعدّها قرينة تداولية، تسهم في تقوية درجة شدّة فعل الإخبار، قطعا لشكّ المخاطَب وحيرته وتحويله إلى يقين، ممّا يدفعه إلى التّسليم بالحكم الذي يحمله فعل الإخبار. وما المثال الثّاني الذي رأى فيه الكندي حشواً، "إنّ زيداً قائمٌ" إلاّ من هذا القبيل، ويسمى الخبر في هذه الحالة بالخبر الطّلبي.

3-الخبر الإنكاري: يلقى لمخاطب منكر للحكم الذي تضمّنه فعل الإخبار إنكارا تاما ومعتقد فيه بخلافه، ولذلك يحتاج أن يؤكّد له الخطاب بأكثر من مؤكّد، وبتعبير سيرل يحتاج أن نزيد في درجة شدة فعل الإخبار ممّا يضمن تحقيق الغرض المتضمن فيه، ذلك أنّ المخاطب حاكم في الخبر بخلافه، يقول السّكاكي:« وإذا ألقاها [الجملة الخبرية] إلى حاكم فيها بخلافه ليرده إلى حكم نفسه، استوجب حكمه ليترجح تأكيدا بحسب ما أشرب المخالِفُ الإنكار في اعتقاده، كنحو "إنّي صادقٌ" لمن ينكر صدقك إنكارا، و"إنّي لصادِقٌ" لمن يبالغ في إنكار صدقك و"والله إني لصادقٌ" على هذا»(16).

ففي هذه الحالة ينتقل المتكلم إلى حالة التّوكيد بأكثر من أداة كي يرد مخاطَبه إلى حكمه (المتكلم)، وهو ما مثّله في رواية ابن الأنباري المثال الثالث: "إن زيداً لقائمٌ" ففيه جواب لمن ينكر ذلك، ويسمى الخبر هنا ابتدائيا.

فالظّاهر في الأضرب الثلاثة أن العبارة الواحدة تتشعّب إلى ثلاثة خطابات تواصلية بحسب حال السّامع ومراعاة المتكلم لها، والفرق بين هذه الخطابات الثلاثة لا يكمن في معناها القضوي وإنّما ،كما بيّن سيرل، في درجة الشّدة في تحقيق الغرض المتضمن في القول، فيتدرج المتكلم في خطابه من الخبر الابتدائي إلى الإنكاري بحسب مقام سامعه وحاله بيان ذلك كما يقول السّكاكي، ما جاء في كلام ربّ العزة علت كلمته في خطاب المرسلين لأهل القرية، قال تعالى: ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُرْسَلُونَ، قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَانُ مِنْ شَيءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ، قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾.(17)

واضح أنّ الآية الكريمة تضمّ جملة من المفاهيم المتعلّقة بالخبر وأضربه مما جعل السّكاكي يوظفها لتوضيح التّدرج في بناء الجملة وصولا للخبر الإنكاري في خطاب المرسلين، فكان مقام التّبليغ متجددا:(18)

المقام الأول: قال تعالى:﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا﴾ يقتضي أنّ الخبر كان:أرسلَنا الله إليكم، أو نحن مرسلان إليكم. خبر ابتدائي.

المقام الثاني: قال تعالى:﴿ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُرْسَلُونَ ﴾ يقتضي المقام أن يعزز الرسولان بثالث، وأن يؤكد الخطاب بأداة تأكيد، فكان الخبر:

إنّا إليكم مرسلون. ← خبر طلبي.

المقام الثالث: قال تعالى: ﴿ قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَانُ مِنْ شَيءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ، قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾.

لمّا كان المقام مقام إنكار الكافرين للرّسل: ما أنتم إلاّ بشر مثلنا، وما أنزل الرّحمان من شيء، استدعى تأكيد الخطاب بأكثر من مؤكّد:

← إنّا إليكم لمرسلون. خبر إنكاري.

بناء على هذا، نجد أنّ الإخبار بأضربه الثّلاثة يضعنا أمام مقامات ثلاثة تخضع لحال المخاطَب« أوّلها يكون فيها المتكلم، أعرف من السامع، والسّامع لا يعرف شيئا عن موضع الخطاب، وبالتالي لا يستطيع أن يصدر حكما، ويكون التقبل وجهته. وثانيها، يملك فيه السامع معرفة ما، ولكنها تحتاج إلى دعم من المتكلم. أما في الحالة الثالثة فإن المقام مبني أساسا على التقابل، لأن السّامع في هذه الحالة يرفض، ويسند رفضه بمجوعة من الحجج»(19)، مما يجعل المواجهة بين المخاطِب والمخاطَب تتسم بالعرض من جهة والرّفض من جهة أخرى، وهذا ما يدخل الخطاب في السياق الحجاجي. وهكذا نخلص إلى القانون البلاغي التالي: إن الخطاب التواصلي البلاغي، خطاب تداولي في صميمه،لا سيما في قسمه الإخباري، الذي يعلن بأن الإسناد في الجملة الإخبارية، يجب أن يكون قصد المتكلم به مطابقا لحال مخاطَبِه.

- فإذا كان المخاطَب(المتلقي) خالي الذهن، فمقتضى الحال أن يأتي الخطاب خاليا من التأكيد.

- وإذا كان المخاطَبُ (المتلقي) شاكا مترددا، فمقتضى الحال تأكيد الخطاب بمؤكد واحد.

- وإذا كان المخاطب(المتلقي) منكرا للخطاب فمقتضى الحال تأكيد الخطاب بأكثر من مؤكد.

وبعبارة السّكاكي« ومرجع كون الخبر مفيدا لمخاطب، استفادة المخاطَب منه ذلك الحكم(...) فإذا كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تجريده من مؤكّدات الحكم وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحلّيه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة»(20). وأمّا بعبارة "جون سيرل" ، فإنّ الفرق بين هذه الأضرب الثلاثة، كما سبقت الإشارة، يكمن في درجة الشّدة للغرض المتضمن في القول(21). ذلك أنّ فعل الإخبار يحوي معنى قضويا واحدا مع اختلاف في درجة شدّته ضعفا وقوة بحسب مقتضى حال السّامع، باستخدام أدوات لغوية نحو: "إنّ" و"اللاّم"، والقسم والجمل الاسمية، حيث نجد اللغة العربية تضم أدوات وصيغا عديدة تمكّن مستعملها من الدّلالة على القوة الإنجازية التي يريد تضمينها كلامه، فيكتسب الخطاب حينها قيما تداولية أساسية.

فالفارق الذي تتحدّد على أساسه الأضرب الثلاثة عند السّكاكي، هوّ المظاهر التّالية: القصدIntentionnalité، والإفادة Pertinonce، والسّياق المقامي Contexte Situationnel، وهي قرائن تداوليّة ما فتئ يؤكّدها علماء اللّسانيات التّداولية حديثا؛ فأمّا القصد فيراد به هنا القصد التّداولي«ويتعلّق بمختلف الشروط الإستراتيجية التي يقصد إليها المتكلّم/المتلفّظ في عملية تخاطبه مع المؤول/القارئ. والهدف منها هو مساعدة هذا الأخير وتوجيهه التّوجيه الصّحيح لفهم دلالة النّص أو تأويله تأويلا يلائم سياقه التّخاطبي.»(22) أو تحقيق فائدة يبتغيها المتكلم من خطابه، كإزالة شك أو تردد يراوده هو أم غيره ومحاربته، أو الاستخبار عن شيء ما، أو إثارة مخاطبه، أو التعبير عن اعتقاد معين.

وأمّا الإفادة فيراد بها«حصول الفائدة لدى المخاطَب من الخطاب ووصول الرّسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظّن أن يكون هوّ مراد المتكلّم وقصده وهيّ الثّمرة التي يجنيها المخاطَب من الخطاب »(23)، وأما السّياق المقامي فيشمل كل ما يحيط بالعملية التخاطبية وأطرافها.

ولعلّ هذه السّمات التّداولية والقرائن هيّ التي تجعل كتاب "مفتاح العلوم" قابلا لأن يكون مَعينا ثرا في مجال الدّرس التّداولي العربي يستقي منه الباحثون ما يُعينهم في أبحاثهم السّيميائية والتّداولية العربيّة على غرار ما يفعل "أحمد المتوكّل" في أبحاثه اللّسانية الوظيفية.

إنّ إخراج الكلام في الأحوال والمقامات الثّلاث السّابقة يسمّى إخراجا على مقتضى الظّاهر، كما يقول السّكاكي « وإخراج الكلام في هذه الأحوال على الوجوه المذكورة يسمى إخراج مقتضى الظّاهر وأنّه في علم البيان يسمّى بالتّصريح»(24). فالكلام إذا أجري في معناه الأصلي وبحسب مقتضيات الأحوال، تحقّق به فعل الإخبار(الإثبات)، وهوّ في هذه الحالة لا يعدو أن يكون عملا صادرا من المتكلم، أو فعلا كلاميا مباشرا يهدف لإنشاء إثبات للخبر، ولا يختلف عن باقي الأفعال الناشئة من ضروب الإنشاء المختلفة من استفهام وأمر ونهي ونداء وتمن،« فقولك مثلا هل جاء زيد؟ يكافئ قولك: جاء زيد، وما الفرق إلاّ من حيث كون الأول يمثّل عمل الاستفهام والثاني يمثل عمل الإخبار (الإثبات)...لأن الإثبات كالاستفهام تماما معنى يحدثه المتكلم وينشئ بنيته، فهو لمتأمله من

كثب، إنشاء أيضا؛ أي عمل إنجازي لا ريب فيه، فكلاهما إنشاء، الأول إنشاء إثبات للخبر، والثاني إنشاء استفهام عن الخبر»(25).

ولعلّ هذا هو عينه ما أشار إليه "أوستين" بخصوص كيفيّة« ربط ضروب الإثبات أو الإسناد الحملي في الجملة الخبرية، فقولك "إن جون راكض" يدلّ على أنّك حملت أمرا على آخر وأثبته له وحكمت به كأنّك قلت: إنّي مثبت حكمي بكون جون يوجد في حالة الرّكض»(26).

ليس هناك إذن ما يدعو لفصل فعل الإخبار عن سائر ضروب الإنشاء الأخرى ما دام يتحقق به الفعل الكلامي المباشر(الإثبات)، مثلما يتحقّق فعل الأمر أو النّهي أو الاستفهام وغيرها من الأفعال الكلامية الإنشائية،« فأن تثبت هو بالضّبط أن تنجز من كلّ وجه قوّة فعل الكلام كأن تحذّر أو أن تعلن»(27). وبيان ذلك عند "أوستين" أنّنا حينما نقول: إنّ السّماء ممطرة، فإنّنا لا نراهن أو نجادل أو نحذّر، وإنّما نحن نثبت هذه الحال كواقعة، وليس شرطا أن يكون حال الإنجاز القيام بفعل فيزيائي مادّي على وجه مخصوص، وهو ما يتّضح أكثر إذا قارنّا مثلا بين فعل الإخبار في الجملة: جاء زيد، وفعل الاستفهام في الجملة: هل جاء زيد؟ حيث نجد:(28)

1-الإخبار: متكلم + عمل(أو فعل) إثبات+ قضية (خبر ذو إحالة)+نغمة مستقرة.

مثاله: Ø+Ø + جاء زيد + .

2-الاستفهام:متكلم+عمل(أوفعل)الاستفهام+ قضية(خبر ذو إحالة)+نغمة صاعدة.

مثاله: Ø + هل + جاء زيد + ؟

ويكون تقدير البنية العميقة للجملة الإخبارية هو: أنا أُثبتُ جاء زيد.

والذي يظهر من خلال هذا التّصوّر أنّ الكلام/ الخطاب هو في الحقيقة «عبارة عن أعمال إنشائية تتصل بمنشئها، ولا تختلف فيما بينها إلاّ من حيث نوع العمل المنجز الذي يحدّده القصد وفاقا لعرفية الاستعمال، وإن كان إخبارا أو استفهاما أو نداء أو أمرا أو تعجبا

أو رجاء أو تمنيا أو نحو ذلك»(29). وبالتالي فإنّ جميع العبارات اللغوية هي في الحقيقة عبارات إنجازية ولا فرق بينها إلاّ من حيث كونها عبارات إنجازية صريحة(فعلها الإنجازي ظاهر)،أو عبارات إنجازية ضمنية فعلها الإنجازي غير ظاهر على مستوى البنية السّطحية.

فخروج الكلام، إذن، من طرف المحيط بفائدة الجملة الخبرية وبلازم فائدتها على مقتضى الظّاهر -مثلما أشار إلى ذلك السّكاكي في تحديده لأضرب الخبر- يدخل -بالتّعبير التداولي الحديث- ضمن إنجاز الأفعال الكلامية المباشرة.

خاتمة:

يتضح في نهاية هذه الدراسة أن لأضرب الخبر في البلاغة العربية بعامة، ومفتاح العلوم بخاصة، سمات تداولية مهمّة يتدرج من خلالها المتلفظ بالخطاب في تضمين خطابه من أدوات التأكيد ما يراه مناسبا لمقام مخَاطَبِه، فيكون المخَاطَب -بهذا - مشاركا في إنتاج الخطاب بما يفرضه على المتلفظ به من شروط يجب مراعاتها حتى تتحقق الإفادة في الكلام، ويضمن المتلفّظ التأثير في متلقيه.وأما عن سبب اختيار كتاب مفتاح العلوم للسكاكي دون غيره من كتب البلاغيين، فلكونه كتابا انتهت إليه جهود البلاغيين واكتملت فيه البلاغة علما له أسسه وقضاياه الواضحة والمنظمة.

الهوامـــــش والمراجـــــع

(1) ينظر: السكاكي ، مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، ص252 وما بعدها، وأحمد مطلوب ،حسن البصير: البلاغة والتطبيق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ط2، 1990، ص106.

(2) ينظر: مفتاح العلوم، ص259.

(3) محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، (دط)، 2002،ص108.

(4) شكري المبخوت : الاستدلال البلاغي، دار المعرفة للنشر، كلية الآداي والفنون والانسانيات، جامعة منوبة، تونس، ط1 2006، ص22.

(5) محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص68.

(6) ينظر: نفسه، ص108.

(7) مفتاح العلوم، ص248.

(8) يعدّ الجواب البلاغي للمبرّد على سؤال الكندي دليلا واضحا على مشروعية القراءة التداولية للفكر البلاغي العربي، وتأكيدا صارخا لوجود مظاهر ومبادئ تكاد تكون نفسها التي= =يعنى بها الدّرس التداولي الحديث على غرار القصد والإفادة ومطابقة الكلام لمقتضى الحال والمقام؛ فأمثلة الكندي التي رأى فيها تكرارا يحمل كلّ منها مظاهر تداولية كشفها له أبو العبّاس، وتتعلّق بسياق استعمال كل مثال. ينظر: صالح بن غرم الله بن زياد، البلاغة العربية من حيث هي موقف تلق(إستراتيجية القصد والغرض والقارئ القياسي) المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية الكويت، العدد91، 2000، ص46، 47.

(9) سيد هاشم الطّبطبائي: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت،(دط)، 1994، ص17.

(10) ينظر: مسعود صحراوي: التّداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1،2005، ص95.

(11) القصد بمصطلح الإخبار ما قصد به السّكاكي ومن قَبلَه من نحاتنا وبلاغيّينا "الخبر"، لأنّنا نرى فيه مثلما أشار الأستاذ المشرف"صلاح الدين ملاوي" دقة أكثر في مقابلته بـ "الإنشاء"، ولكي يستجيب أكثر لمقتضيات الطّرح التّداولي ذلك أنّ مصطلح الخبر صفة للكلام قد توهم الباحث بكونها مفصولة عن منشئها فلا يحيل على المتكلم، بينما نجد مصطلح الإخبار يتّصل به مباشرة ويرتكز على مفهوم الفعل الكلامي؛ ينظر: صلاح الدين ملاوي:"نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية" مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، دار الهدى، الجزائر، العدد4، 2009، ص39.

(12) مفتاح العلوم، ص 258.

(13) ديك الجن: ديوان ديك الجن الحمصي، حققه وأعدّ تكملته: أحمد مطلوب، وعبد الله الجبوري، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت، لبنان،(دط)،1964، ص194؛ وديوان ديك الجن، تحقيق ودراسة مظهر الحجي، منشورات اتحد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2004، ص276؛ والسّكاكي: مفتاح العلوم، ص258.

(14) الكهف:46.

(15) السّكاكي: مفتاح العلوم، ص258..

(16) نفسه، ص258، 259.

(17) يس: 16،14.

(18) ينظر: مفتاح بن عروس: "وجهة الخطاب في سورة المؤمنين"، مجلة اللغة والأدب، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد17، جانفي 2006، ص149.

(19) نفسه، ص150.

(20) مفتاح العلوم: ص254، وص258.

(21) ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص96، 97.

(22) بوشعيب شدّاق: "مقصديّة العمل الأدبي: بين التّقييد والانفتاح"، مجلّة علامات،النّادي الأدبي الثّقافي،جدة،السعودية، الجزء:54، المجلد:14، ديسمبر2004،ص449. وتتعدّد دلالات القصد وتتنوّع بحسب مجال تناولها؛ فتدلّ في المجال الفلسفي على توجه النّفس إلى الشيء وانبعاثها نحوه(النّية)، وقد تدلّ على التّوجه الإرادي فتحيل إمّا على المشروع (العزم)، وإمّا على الهدف(الغاية التي من أجلها حصل التوجه) أو التوجّه الذّهني، وتدلّ القصدية في مجال الدراسات اللّسانية والأدبية على معان متعدّدة تصنّف إجرائيا إلى صنفين: أ-قصديّة مقيّدة لها علة واحدة تشترطها وتنظّم اتجاهها، وقد تكون العلة غائية مستقبليّة، أو صادرة عن الوعي والإدراك، ينتج عن الأولى ما يسمّى بالمقصديّة المفهوميّة intentionnalité conceptuelle، وعن الثانية المقصديّة الخطابيّة intentionnalité discursive ، التي تتنوّع إلى قصدية لسانية وقصدية تواصلية وقصدية تداولية وقصدية حوارية. ب-وقصدية متعدّدة تتجاوز حدود الوعي الذاتي لتنفتح على شروط أخرى فاعلة و مؤثرة في الخطاب نحو الوعي الجماعي أو التاريخي أو اللاوعي، ومن أبرز الباحثين فيها "ج.سيرلJ.Searle الذي يقسّمها إلى: مقصدية صادرة عن الوعي، ومقصدية صادرة عن اللاوعي، وعلى أساس هذه البنية المزدوجة لمفهوم المقصديّة درس السّلوك اللغوي والأفعال الكلاميّة.(ينظر: نفسه، ص446-453.)

(23) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص186.

(24) مفتاح العلوم، ص259.

(25) صلاح الدين ملاوي: "نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية"، ص40،39.

(26) جون أوستين: نظرية أفعال الكلام العامّة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، (دط)، 1991، ص71،70.

(27)جون أوستين: نظرية أفعال الكلام العامّة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، (دط)، 1991، ، ص156.

(28) صلاح الدين ملاوي: "نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية"، ص40.

(29) نفسه ، ص41.